

الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

دولة رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع: اقتراح القانون المعجل المكرر الرامي الى الغاء الدعم عن المستحضرات الدوائية المستوردة

اذا كانت تنتج محلياً

بالإشارة الى الموضوع اعلاه نودعكم ربطاً اقتراح القانون المعجل المكرر الرامي الى الغاء الدعم عن المستحضرات الدوائية المستوردة اذا كانت تنتج محلياً

للتفصيل بالاطلاع واعطائه المجرى القانوني اللازم

بيروت فيه: ٢٠٢٠/١٠/١٣

مكارم

الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

اقتراح القانون المعجل المكرر الرامي إلى الغاء الدعم عن
المستحضرات الدوائية المستوردة اذا كانت تنتج محلياً

- مادة وحيدة:

أولاً: خلافاً لأي نص آخر، تعتمد التدابير التالية لجهة دعم المستحضرات الدوائية:

أ- على الجهات المعنية تأمين الدعم الكامل (١٠٠٪) لاستيراد المواد الأولية لزوم صناعة المستحضرات الطبية التي تصنع في لبنان.

ب- يُرفع الدعم عن المستحضرات الطبية المبكرة والجنيسية المستوردة التي لها مستحضرات طبية بديلة منتجة محلياً ومعتمدة من قبل وزارة الصحة.

ثانياً: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

بيروت فيه: ٢٠٢٠/١٠/١٣

مطر كبار الله

الجمهورية اللبنانية

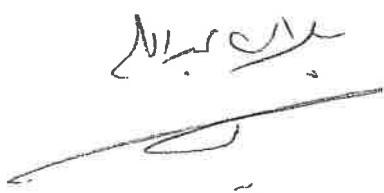
مجلس النواب

ولأن نقل التكنولوجيا والاستثمار في هذا القطاع ستجعل من مهاراته أكثر تطوراً وسوف تخلق وظائف وفرص عمل.

ولأن لبنان بحاجة إلى تخفيض انفاقه على الاستيراد ومنها تخفيض الإنفاق على دعم استيراد الأدوية، للحد من إخراج العملات الصعبة إلى الخارج، شرط المحافظة على مستوى الرعاية الصحية ومستوى العناية بالمرضى.

جئنا باقتراحنا هذا آملين من المجلس النيابي الكريم مناقشته واقراره.

بيروت في: ٢٠٢٠/١٠/١٣



الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

تقرير اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجان النيابية المشتركة

حول

اقتراح القانون الرامي الى دعم صناعة الأدوية المنتجة محلياً

عقدت اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجان النيابية المشتركة جلسة عند الساعة العاشرة من يوم الإثنين في ١٧ كانون الثاني ٢٠٢٢، لدراسة إقتراح القانون الرامي الى دعم صناعة الأدوية المنتجة محلياً وذلك ،

أوضح النائب الدكتور بلال عبدالله بأن السماح لمصانع الأدوية الوطنية بإنتاج لقاحات وأمصال في المصانع ذاتها ووحداتها التي تنتج عبوات أدوية وحقن، ذلك للتزاماً وتماشياً مع المعايير الدولية والأوروبية ومنظمة الصحة العالمية المعتمدة في إنتاج الأدوية المعدة للحقن واللقاحات.

بعد الدرس والمناقشة والإطلاع على الأسباب الموجبة لاقتراح القانون قررت اللجنة الفرعية بالإجماع تعديل المادة ١٦ من المرسوم الإشتراكي رقم ١٠٦ الصادر بتاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ لتصبح على الشكل التالي:

" يخضع إنشاء فرع تحضير الأمصال واللقاحات لإجازة خاصة ثُعطى بقرار من وزير الصحة العامة بناءً على اقتراح المدير العام لوزارة الصحة العامة، ويجب تزويد هذا الفرع بالآلات المعقمة للهواء الداخلي".

واللجنة الفرعية اذ ترفع تقريرها مع إقتراح القانون كما أقرّته، الى اللجان النيابية المشتركة، لتأمل اقراره.

رئيس اللجنة الفرعية

٢٠٢٢/١/١٧

النائب

فريد المستاني



الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

اقتراح القانون الرامي إلى دعم صناعة الأدوية المنتجة محلياً

المادة الأولى: على جميع المؤسسات الضامنة احتساب أسعار الدواء المدرجة في الفواتير الاستشفائية أو الفواتير الناتجة عن العلاجات الصحية أو العمليات الجراحية وما يتبعها من علاج، على أساس أسعار الأدوية المنتجة محلياً.

يسنتى من تطبيق أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة الأدوية التي لا تنتج محلياً وتلك التي لا ينتج بديل عنها محلياً.

المادة الثانية: يضاف إلى المادة ٦ من المرسوم التشريعي رقم ١٠٦ الصادر بتاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ فقرة جديدة لتصبح على الشكل التالي:

المادة ٦: يجب اعلام وزارة الصحة العامة وأخذ موافقتها المسبقة على كل تعديل في أصول المصنع وشروط التصنيع وكمية الانتاج.

باستثناء ضريبة الارباح لا تخضع التعديلات المذكورة في الفقرة السابقة من هذه المادة كما زيادة خطوط الانتاج الى أي رسوم أو ضرائب إضافية.

المادة الثالثة: تعديل المادة ١٦ من المرسوم التشريعي رقم ١٠٦ الصادر بتاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ لتصبح على الشكل التالي:

المادة ١٦: يخضع إنشاء فرع تحضير الامصال واللقاحات لإجازة خاصة تعطى بقرار من وزير الصحة العامة بناء على اقتراح المدير العام لوزارة الصحة العامة، ويجب تزويد هذا الفرع بالآلات المعقمة للهواء الداخلي.

المادة الرابعة: تشرف وزارة الصحة على حسن تطبيق هذا القانون وبالتنسيق مع وزارة الصناعة.

المادة الخامسة: يعمل بهذا القانون بعد مرور ستون يوماً على نشره في الجريدة الرسمية.

وزير الصناعة
M

الوزير
M

وزير الصحة
M

بيروت: ٢٠٢١/١١/٢٣

وزير M

الاسباب الموجبة

لما كان من المسلم به ان الصناعات الوطنية ترقى في معظمها الى مستويات جيدة، لا سيما المنتجات الدوائية، وإن كانت هذه الصناعة تحتاج الى رعاية الدولة لتطورها ونموها.

ولما كان من واجبات السلطات المعنية تأمين هذه الرعاية والعمل على تطوير المجتمع بجميع قطاعاته وتحفيز الصناعة الوطنية.

ولما كانت وزارة الصحة تشرف على جميع الادوية المستخدمة في لبنان مخبرياً واستخداماً. وتعمل ضمن معايير علمية عالمية ونفقة، ولا تسمح باعتماد أي دواء إلا بعد فحوصات ودراسات تجريها عليه وتعتمده وتسجيله وتسمح بتناوله بعد أن تثبت من فعاليته.

ولما كانت المعايير المعتمدة دولياً في صناعة اللقاحات والأمصال قد خضعت إلى تعديلات وتطور كبير في جميع الدول خلال الفترة الممتدة من العام ١٩٨٣ حتى يومنا هذا، ما يعني عدم لزوم الفصل التام بين فروع انتاج الأدوية وفروع انتاج اللقاحات والأمصال.

ولما كانت امكانية متابعة الأدوية المنتجة محلياً أسهل من تلك المنتجة في الخارج، ما يعني أن اعتماد هذا القانون لن يكون له أي أثر سلبي على صحة المريض.

جئنا باقتراحنا هذا آملين من المجلس النبأي الكريم مناقشته واقراره، وعلى أمل أن يكون خطوة أولى على طريق دعم الصناعات الوطنية.

بـ ٢٣/١١/٢٠٢١

وزير الصناعات
M

مكتبة
دعاية علمية
٢٣/١١/٢٠٢١

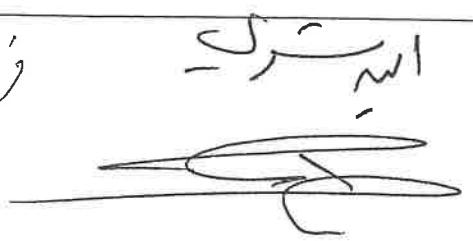
جدول المقارنة

الاقتراح الرامي إلى تعديلها وإضافة مواد جديدة	النصوص الحالية
<p>المادة الأولى: على جميع المؤسسات الضامنة احتساب أسعار الدواء المدرجة في الفواتير الاستشفائية أو الفواتير الناتجة عن العلاجات الصحية أو العمليات الجراحية وما يتبعها من علاج، على أساس أسعار الأدوية المنتجة محلياً.</p> <p>بستثنى من تطبيق أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة الأدوية التي لا تنتج محلياً وتلك التي لا ينتج بديل عنها محلياً.</p>	
<p>المادة الثانية: يضاف إلى المادة ٦ من المرسوم التشريعي رقم ١٠٦ الصادر بتاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣ فقرة جديدة لتصبح على الشكل التالي:</p> <p>المادة ٦: يجب اعلام وزارة الصحة العامة وأخذ موافقتها المسبقة على كل تعديل في أصول المصنع وشروط التصنيع وكمية الانتاج.</p> <p>باستثناء ضريبة الارياح لا تخضع التعديلات المذكورة في الفقرة السابقة من هذه المادة كما زيادة خطوط الانتاج الى أي رسوم أو ضرائب إضافية.</p>	<p>المادة ٦: من المرسوم التشريعي رقم ١٠٦ الصادر بتاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣</p> <p>يجب اعلام وزارة الصحة العامة وأخذ موافقتها المسبقة على كل تعديل في أصول المصنع وشروط التصنيع وكمية الانتاج.</p>

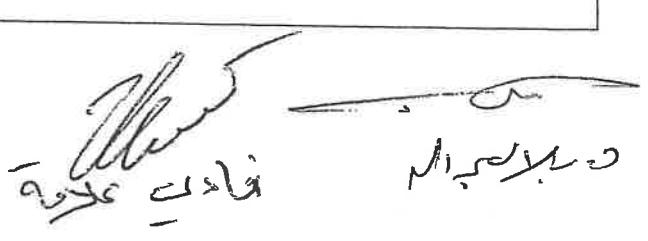
وزير الصناعة



السكرتير العام



د. سليمان عزيز



<p>المادة الثالثة تعدل المادة ١٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٦ الصادر بتاريخ ١٦ ايلول ١٩٨٣ لتصبح على الشكل التالي:</p> <p>المادة ١٦: يخضع إنشاء فرع تحضير الامصال واللقاحات لإجازة خاصة تعطى بقرار من وزير الصحة العامة بناء على اقتراح المدير العام لوزارة الصحة العامة، ويجب تزويد هذا الفرع بالآلات المعقمة للهواء الداخلي.</p>	<p>المادة ١٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٦ الصادر بتاريخ ١٦ ايلول ١٩٨٣</p>
	<p>يجب أن يكون فرع تحضير الامصال واللقاحات مستقلاً تماماً عن باقي الفروع ويخضع لإجازة خاصة تعطى بقرار من وزير الصحة العامة بناء على اقتراح المدير العام لوزارة الصحة العامة، ويجب تزويد هذا الفرع بالآلات المعقمة للهواء الداخلي.</p>
<p>المادة الرابعة: تشرف وزارة الصحة على حسن تطبيق هذا القانون وبالتنسيق مع وزارة الصناعة.</p>	
<p>المادة الخامسة: يعمل بهذا القانون بعد مرور ستون يوماً على نشره في الجريدة الرسمية.</p>	

The image shows five handwritten signatures in black ink, likely belonging to government officials, positioned below the table. From left to right, the signatures appear to be:

- A long, flowing signature, possibly belonging to the Minister of Health.
- A signature that includes the word "الاستاذ" (Professor).
- A signature that includes the name "مكي" (Miki).
- A signature that includes the name "د. مكي" (Dr. Miki).
- A short, simple signature.